

قائمة ستيفاني لملتقى تونس تنذر بمشروع إعادة تدوير إخوان ليبيا

احتد الجدل بين الفرقاء الليبيين حول قائمة المشاركين في ملتقى تونس الذي انطلق الاثنين الماضي عن بعد، تمهيدا لعقد أعماله المباشرة الشهر المقبل، واتجهت أصابع الاتهام إلى البعثة الأممية بالاعتماد على أمزجة رئيسيتها بالوكالة ستيفاني ويليامز وأعضائها في اختيار المدعوين وبمحاباة الإسلام السياسي، في خطوة تنذر بإعادة تدوير الإخوان مرة أخرى.

يتبع التيار الوطني الحر وان لا خيوط تشده إلى الإسلام السياسي.

ويتنمى انتقد محمد العباني، عضو مجلس النواب، قائمة المشاركين، وقال عبر حسابه على فيسبوك "شكرا سيدة ستيفاني، أبدعت في اختيار من يمثلون الإخوان والمال الفاسد، ليستمر الفساد وتغلغل الإخوان في مفاصل الدولة"، ورفضت الحركة الوطنية الشعبية الليبية، المعارضة، قائمة المشاركين في الحوار السياسي واعتبرتها عودة للسرور وتعقيدا للمشهد.

واعتبرت الحركة الشعبية في بيان أن "الأمر ينبت باستمرار الأزمة، وربما تعقيدتها في الفترة القادمة، ولن تكون بأحسن حال مما جلبه حوار الصرخيات من تهمة خراب وتدمير للبلاد وتهجير وإفكار للشعب، ومنتظر مزيدا من الانهيارات السياسية والأمنية والاقتصادية كنتائج متوقعة لهذا الحوار وهكذا محاورين".

وامام هذا الوضع المعقد، يعتقد سعد أمغيب، عضو مجلس النواب، أنه بعد الاطلاع على كشف الأسماء، التي أعلنت عنها البعثة الأممية للمشاركين في حوار تونس، يمكن القول إن الجميع أمام خيارين لا ثالث لهما.



زيدان معتوق الزادمة

ثمة شخصيات جدلية وأخرى إخوانية داعمة للإرهاب

وتمثل الاحتمال الأول في أن مخرجات هذا الحوار جاهزة وقد تم الاتفاق عليها مسبقا وبضمانات دولية تضمن بقاء القيادة العامة للقوات المسلحة الليبية في المشهد مع مشاركة حقيقية للتيار الوطني في السلطة وصنع القرار دون إقصاء، في ظل تقاسم عادل للثروة بين الليبيين، وبالتالي فإن حضور هؤلاء الأشخاص مجرد إجراء شكلي. أما الاحتمال الثاني فهو أن تتحاور هذه الشخصيات وهذا الحضور غير المتكافئ فعلا مع منح هامش من الحرية يُحتكم فيه بعد نقاش طويل للتصويت المغالبة، وبالتالي سيكون المنتج أسوأ من منتج اتفاق الصرخيات، قد ينهي وجود الجيش بل الوطن بالكامل. ويرى أمغيب أنه في كلا الاحتمالين ليس هنالك أي وجود للإرادة الوطنية الحقيقية ولا مؤشرات أو معطيات لعودة السيادة الليبية قريبا، والخاسر الوحيد هو المواطن.

وحتى قوة حماية طرابلس استغربت من هذه القائمة، التي تضم 75 شخصية من مختلف المكونات الليبية، حيث "تحمل عديد الأسماء الجدلية التي كانت يوما ما سببا في خراب هذه البلاد وإشعال نار الفتنة فيها"، متسائلة عن ماهية المعايير التي تم من خلالها انتقاء هذه الأسماء المتكررة خلال هذه السنوات العجاف على الشعب الليبي.

واستندت قوة حماية طرابلس في موقفها الراض للقائمة على أن بعض من وردت أسمائهم فيها "لا يملكون ثقلا سياسيا أو عسكريا والبعض الآخر لا يمثل إلا نفسه ومصالح دول بعينها، والكثير منهم لا يملكون أمر أنفسهم أساسا".



نقاط الاختلاف تعقد مسار الاستقرار

لماذا يؤخر السودان حسم خياراته السياسية مع تركيا وقطر

السير على حبل التوازنات الإقليمية ليس دائما سياسة ناجحة



الوقت حان للقطع مع الماضي

ولن يحصل على المزايا الاقتصادية ما لم تتغير أجزاء كبيرة في التوجهات العامة، في مقدمتها الموقف من التنظيمات المتطرفة والدول الراحية لها، لأنه لن يستطیع إدارة المفارقات التي تنطوي عليها توازنات مثل هذه، فهو دولة كانت، ولا تزال، تترعرع فيها الحركة الإسلامية بقواها المحلية والإقليمية.

ويقود الحرص على التمسك بهذه المعادلة إلى عدم الوثوق في السودان، وزيادة الشكوك في نواياه السياسية، وتبدو توجهاته الجديدة مغموفة بمخاطر يمكن أن تقضي على انتكاسات قد تحرمه من تعظيم مكاسبه، وربما تقبضه في خندقه القديم، فالتعايش مع الواقع الجديد يتطلب دفع الثمن، وفي مقدمته تبني موقف محدد في ملف الإرهاب.

ولعل الرمزية التي يحملها الربط بين رفع اسم السودان والتطبيع تؤكد للسلطة الانتقالية أن ملف الإرهاب هو المحور الرئيسي في اقترابها من تجاوز الكثير من التحديات، والدخول في علاقات متقدمة مع المجتمع الدولي، الأمر الذي سيهدد الطريق أمام الخرطوم لبناء علاقات قوامها الانفتاح على العالم بروح جديدة لا تحتمل في طياتها أي اتهامات بدعم المتطرفين.

الفترة المقبلة تحمل في طياتها تطورات ومفاجآت لا يصلح معها الاستناد إلى حجج تجعل من الجرأة شيئا مستحيلا

ولذلك تعد الإجراءات التي تتخذها الخرطوم في هذا الملف بكل جوانبه الداخلية والخارجية، هي المعيار الذي بموجبه سيتم تقويم تصوراتها وإجراءاتها، وكل بطء أو محاولة للتصلب من مواجهة محققة يعني أن السودان لا يريد التغيير، ولا يستطيع تحمل التكاليف، ويفرض الوفاء بالضرورة المناسبة.

ومتلما دفع السودان مبالغ مالية باهظة لتسوية قضية مع واشنطن الخاصة بالثقة الإرهاب، عليه أن يظهر من المواقف السياسية ما يُمكن الولايات المتحدة وغيرها من معرفة أنه لم يعد تابعا لدول، مثل تركيا وقطر، ضالعة في دعم الحركات المتشددة.

وفي ضوء ذلك يجب أن تظهر الخرطوم استعدادا لمواجهة جري تجليلها كثيرا، لأن المواقف الرمادية التي مكنتها من تأخير هذه الخطوة يمكن أن تحمل ارتدادات سلبية عليه، ولذلك لا بد من اليوم عن الحسم.

سوف يحتل هذا الملف جانبا من اهتمام إسرائيل لقطع أذرع إيران في البحر الأحمر. ويقود تطوير الخرطوم العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية وغيرها من المجالات الحيوية، مع تركيا وقطر إلى زيادة الشكوك في نوايا السلطة الانتقالية، ويفهم من ذلك أن موقفها من المتطرفين مكبل بقيود هاتين الدولتين.

وهذا الموقف ينعكس سلبا على علاقة السودان بالمحور المناهض لها، الذي ساندته في رفع اسمه من على اللائحة الأميركية للدول الراحية للإرهاب، ومتوقع أن يدخل في تعاون إقليمي واسع، على ضوء ترتيبات أمنية واقتصادية متعددة تنتج له الخروج من حقل الانعزال الملمى بالازمات.

تردد سلبا

يجد المتابع لرؤى السلطة السودانية أنها تتسم بالتردد في أحيان كثيرة، وهي مسألة مفهومة في هذه الأجواء التي تتطلب المزيد من التروي في دراسة الأحداث بهدف تحقيق المصالح والمنافع التي ينتظرها السودانيون، لكن أيضا عندما تريد اتخاذ مواقف على غرار التطبيع مع إسرائيل تستطيع إيجاد المبررات اللازمة، انطلاقا من قاعدة المنافع المتبادلة.

وهنا يمكن التساؤل حول هل لدى السودان قدرة فائقة للتوفيق بين الرؤى المتعارضة، أم يبقى التذبذب مستمرا في التوجهات العامة، ويخسر ما يمكن الحصول عليه من وضوح في التقديرات؟

لقد أشارت تفاهاتة السلام بين الحكومة الانتقالية والجبهة الثورية إلى إدخال تعديلات على الوثيقة الدستورية، التي تحكم المرحلة الانتقالية، على أن يبدأ سريانها بعد التوقيع على اتفاق السلام، واستكمال المؤسسات الدستورية، بمعنى أن هناك ما يزيد على ثلاثة أعوام كي تنتهي المرحلة الانتقالية، وهي مدة يصعب أن تتحمل فيها البلاد المزيد من التشرذم.

وتحمل الفترة المقبلة في أحشائها تطورات كثيرة ومفاجآت عديدة على المستوى الخارجي بالنسبة للسودانيين، حيث لا يصلح معها التكلؤ أو الاستناد إلى حجج تجعل من الجرأة شيئا مستحيلا قد يجعل البلاد تعود إلى المربع الأول من أزماتها المتنوعة.

وقبل السودان الاندماج في منظومة إقليمية صاعدة عندما وافق على رفع اسمه من قائمة الإرهاب الأميركية نظير التطبيع مع إسرائيل، الأمر الذي يفرض عليه التزامات سياسية معينة، وعليه الوفاء به صراحة مما يتيح له اتخاذ مواقف واضحة ومستقبلا وبعيدا عن أي شكوك في سياساته، التي يتوجب أن تكون ثمرة لتطلعات الشعب.

يقتضي المنطق الدبلوماسي في كثير من الأحيان سرعة التماهي مع المتغيرات الجيوسياسية المتسارعة في منطقة الشرق الأوسط، ولكن في حالة السودان من الواضح أنه لم يستوعب الدروس، حيث لا يزال يؤخر خياراته السياسية مع كل من تركيا وقطر، ضمن لعبة التوازنات الإقليمية، خاصة بعد أن طفت على السطح عملية المفاوضة الأميركية، التي دفعت الخرطوم إلى السير في طريق التطبيع مع إسرائيل مقابل شطبها من لائحة الإرهاب، والتي كان نظام عمر البشير سببا في وضع البلاد تحت المراقبة الدولية بالنظر إلى علاقتها مع جماعة الإخوان.

الضلع الثالث في المثلث، الذي يشكل بقية أضلاعه كل من قطر وتركيا، ومن المرجح أن يتعزز هذا الاتجاه مع تطوير العلاقات مع إسرائيل، وقد يستمر الموقف معلقا مع انقرة والدوحة، فلا هي قادرة على قطع العلاقات أو تطويرها، لأن مصالحها ستعرض لضرب بالغ في الحالتين، ما يجعلها تفضل عدم الفصل النهائي.

ويؤدي القطع مع تركيا وقطر إلى الدخول في مزيد من التصعيد مع الحركة الإسلامية السودانية، بأطرافها المختلفة، في توقيت بالغ الحساسية بالنسبة إلى السلطة الانتقالية، تواجه فيه تحديات عميقة على الصعيد الداخلي، خاصة أن لدى انقرة والدوحة سطوة كبيرة على الحركة، ويمكن لهما تحريك قواعدها لزيادة وتيرة التسخين في الشارع.

ويرجع التمهيل في تفعيل هذه الورقة بقوة إلى الشعور بإمكانية عقد صفقات مع الخرطوم، والاستفادة من تردها الراهن، ورغبتها في إحداث توازن في علاقاتها الإقليمية، على أمل أن تحقق استقادات متباينة.

وإذا مضت على هذا المنوال، سوف تعيد تكرار سياسة عمر البشير، التي حاول من خلالها توظيف بعض التناقضات لجني مكاسب كبيرة، حتى انتهى به الأمر إلى الوقوع في مطبات سياسية متشابكة أطاحت بحكمه، وهو ما تعيه الخرطوم وتحاول تجنبه، لكن الطريقة التي تدير بها علاقاتها غير مستبعد أن توقعها في الفخ نفسه.

وقد تتصور الخرطوم أن دخول إسرائيل في المعادلة السودانية يسهم في زيادة حظوظ تركيا وقطر، حيث تملك علاقات جيدة مع الدولتين، ورؤيتها مستمدة مما تقدمانه من مصالح مستمرة لها، ويكفيها في هذه المرحلة أن تركز الفصل بين السودان وإيران.

وبخلاف الترشقات العلنية مع طهران بخصوص قوتها في الأراضي السورية، ونفوذها في لبنان عبر حزب الله، عند إسرائيل حزمة حسابات أمنية معها في الخرطوم.

وسبق أن تعرضت قوافل تنقل أسلحة إيرانية عبر أراضي السودان للقصف من قبل طائرات إسرائيلية، خلال فترة حكم الرئيس السابق عمر البشير، كانت في اتجاهها إلى سيناء بمصر ثم تدخل غزة، وتستخدم ضد قوات الاحتلال، وبالتالي



محمد أبو الفضل كاتب مصري

القاهرة - تعمدت السلطة السودانية ترك هامش مفتوح للحركة السياسية مع كل من تركيا وقطر، بذريعة أنها سلطة انتقالية، وعليها أن تتمهّل في تحديد خيارات من هذا النوع، وفضلت تحريكها إلى مرحلة لاحقة أكثر استقرارا، ولعبت على سلاح المناورات، فمدت قدما وأخرت الخافية، وأصبحت العلاقة مع البلدين غامضة، بما يوحي بكل الاحتمالات.

القطع مع تركيا وقطر سيؤدي إلى الدخول في مزيد من التصعيد مع الحركة الإسلامية السودانية بأطرافها المختلفة

وأكدت الخطوة، التي اتخذتها الخرطوم نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل أنه بإمكان مجلس السيادة والحكومة الانتقالية البت في قضايا مهمة، وتبني مواقف حاسمة عند الضرورة، وهو ما يعني أن المروحة في العلاقات مع تركيا وقطر لها دواع سياسية تثير الشبهات. وتسير هذه الخطوة الغامضة عكس المؤشرات التي تحملها السلطة الانتقالية، بجناحيها العسكري والمدني، مع المحور المقابل، والمكون من الرباعي العربي، مصر والسعودية والإمارات والبحرين، والذي لديه موقف صارم من التوجهات التي تنتبها انقرة والدوحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الحسم مؤجل

تصاعد الحديث في دوائر سودانية حول موقف الخرطوم من هاتين الدولتين بعد ظهور المزيد من بوادر الانحياز نحو الرباعي العربي من خلال التقدم الحاصل مع دولة، ما طرح السؤال هل حسم السودان موقفه منهما، أم تظل حلقات التذبذب مستمرة إلى أجل غير مسمى؟ وتميل السلطة السودانية ناحية الاحتفاظ بمسافة بعيدا عن إيران،